كتابة تاريخ جديد

الرياض تبدأ تصدير الغاز والبتركيماويات قريبا

وزير الطاقة يشير إلى قرب إعلان برنامج وطني لقطاع الطاقة

أكدت الحكومة السعودية الأحد أنها ستعلن قريبا عن مفاجآت كبيرة تتعلق ببرنامج وطني لقطاع الطاقة. وكشفت أنها ستبدأ قريبا بتصدير الغاز والبتروكيمياويات في نقلة نوعية كبيرة تعزز استثمارها لأحد أكبر الاحتياطيات في العالم.

الرياض - أعلن وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان أمس أنّ بلاده، وهي أكبر مصدّر للنفط الخام في العالم، سوف تبدأ قريبا بتصدير الغاز والبتروكيماويات.

وقال خلال كلمته في افتتاح "مؤتمر سابك 2020" الذي بدأ أعماله أمس في المنطقة الشرقية إنّ "استغلال النفط والغاز سوف يحدث نقلة نوعية في مجال الطاقة.

وأضاف أن الرياض تسعى إلى تكامل مزيج الطاقة في المنظومة الكهربائية وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة بإدخال استثمار طاقة الرياح.

الأمير عبدالعزيز بن سلمان

قريبا نعلن مفخرة لكل من عمل بقطاع الطاقة السعودي

وأكد الأمير عبدالعزيز بن سلمان أن المملكة العربية السعودية "تطمح لاستغلال المواد الهيدروكربونية الاستغلال الأمثل بما فيها الموارد التقليدية وغير التقليدية من البترول والغاز التي ستحدث نقلة نوعية في مجال الطاقة والاقتصاد الوطني بشكل عام".

وأشار إلى أنّ المغزى الأساسي من إنشاء وزارة الطاقة هو التوسع في تطوير مصادر الطاقة وإيجاد منظومة متكاملة من هذه المصادر تزود السعودية بجميع احتياجاتها من الطاقة بالشكل الأفضل، الذي يمكن البلاد من تنفيذ إصلاحات التحوّل الاقتصادي في إطار "رؤية المملكة 2030".

وذكر الأمير عبدالعزيز بن سلمان أنه سوف يتمّ الإفصاح قريبا عن أمر سيكون مفخرة لكل من عمل في قطاع الطاقة السعودي وخاصة في شركة "أرامكو" التي تدير ثروات البلاد من النفط والغاز.

وقال إنه سوف يتم الإعلان عن برنامج وطني يجري تنفيذه وفق خطة طريق خلال الشهرين القادمين، ويتعلق بموضوع اقتصاد الكربون الدائري الذي سوف تشارك فيه عدة جهات منها شركتا "أرامكو" و"سابك".

وكانت شركة أرامكو السعودية قد أعلنت أنها تُجري مناقشات مع العديد من الشركاء في أنحاء العالم بشأن مشاريع مشتركة أو شراكات محتملة في قطاع الغاز العالمي.

وكانت الرياض قد أعلنت عن خطط استراتيجية لتوسيع إنتاج الغاز والانتقال من الاكتفاء الذاتي إلى التصدير المباشر والاستثمار في مصادره الخارجية من خلال شراكات في أنحاء العالم.

وتشير التوقعات إلى أن الطلب المحلي على الغاز سيتضاعف بحلول عام 2030، بعد أن كان قد ارتفع بنسبة 60 في المئة خلال الأعوام العشرة الماضية.

وتنسجم تحرّكات الرياض مع النظرة المستقبلية لتوجهات الأسواق العالمية، وتوقعات تراجع الطلب على النفط على المدى البعيد في مقابل زيادة الطلب على الغاز إلى النصف من اليوم وحتى 2040.

ولطالما تجاهلت السعودية الغاز واعتبرته أمرا تكميليا وأقلّ ربحية من النفط رغم امتلاكها رابع أكبر احتياطي في العالم.

وبدأت شركة أرامكو منذ منتصف سبعينات القرن الماضي في استخلاص الغاز واستخدامه لتطوير منتجات إضافية ذات قيمة إلى جانب النفط. وبات عملاق الطاقة السعودي المورّد الوحيد للغاز في البلاد، التي تعدّ سابع أكبر سوق للغاز في العالم.

وتمتلك السعودية احتياطياً كبيراً من الغاز يبلغ 324.4 تريليون قدم مكعب، بالإضافة إلى تريليونات الأقدام المكعبة المحتمل اكتشافها، حيث نفذت أرامكو حفر 70 بئراً في العام الماضي، بحثا عن الغاز الصخري.

وكانت الرياض قد أطلقت مشروع وعد الشمال، الذي يحتوي على أوّل معمل لإنتاج الغاز الصخري في منطقة طريف، وبدأت أرامكو إجراء دراسات زلزالية في بعض أجزاء البحر الأحمر، حيث تشير التقديرات إلى وجود احتياطات للغاز الطبيعي.

وأعلنت عن خطط لضخ استثمارات في الغاز الصخري بمنطقة الأحساء وفي حقل الجافورة القريب من الحدود الإمارتية العمانية، الذي تقدّر احتياطاته بنحو 3 مليار قدم مكعب من الغاز الصخري.

وتمكّنت السعودية خلال السنوات الماضية من زيادة إنتاج الغاز من 9 مليارات إلى 12.4 مليار قدم مكعب يوميا، وتسعى خلال الخمس السنوات القادمة لمضاعفته إلى 24 مليار قدم مكعب يوميا.

«غدا 21» يعزز الاستثمار الاجتماعي والابتكار في أبوظبي

أبوظبي - تؤكد البيانات الرسمية أن برنامج أبوظبي للمسرعات التنموية "غدا 21" نجح في تجاوز أهدافه المرحلية بعد إطلاق أكثر من 50 مبادرة في العام الأول من البرنامج، الأمر الذي فتح آفاقا جديدة في مسيرة تنمية أبوظبي عبر الاستثمار في الأعمال والابتكار والمجتمع.

وكان الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي قد أطلق البرنامج بميزانية تبلغ قيمتها 50 مليار درهم (13.61 مليار دولار للسنوات 2019 إلى 2021).

وتهدف المبادرات التي يتضمنها البرنامج لتطوير بيئة الأعمال ورفع جاهزية أبوظبي لمواجهة تحديات الثورة الصناعية الرابعة من خلال انتقالها إلى اقتصاد قائم على المعرفة، وترسيخ مكانتها مركزا عالميا للابتكار.

وأكد الشيخ خالد بن محمد بن زايد، رئيس مكتب أبوظبي التنفيذي على الأهمية الاستراتيجية والدور الحيوي الذي يلعبه برنامج "غدا 21" في دفع عجلة تطور وازدهار قطاعات الأعمال والتنمية.

ويسعى البرنامج للاستثمار في التنمية المجتمعية من خلال تحسين البنية التحتية وتطوير أنظمة الرعاية الصحية والتعليم والارتقاء بالمشهد الثقافي، والمحافظة على البيئة.

وتضمنت المبادرات، التي تم إنجازها، إنشاء حدائق جديدة ومسارات للدراجات الهوائية، إضافة إلى تعزيز شبكات النقل وزيادة الأماكن الطبيعية.

وتواصل العاصمة أبوظبي منذ عقود تسجيل نجاحات قياسية شملت قطاعات العمل كافة، كما تصدرت عددا من المؤشرات التنموية التنافسية العالمية في عدد من المجالات الحيوية، ما جعلها وجهة رئيسية للعديد من المستثمرين ورواد الأعمال والراغبين في العيش والعمل فيها.

وقال الشيخ خالد إن "إنجازات العام الأول من برنامج أبوظبي للمسرعات التنموية، دفعت مسيرة تنمية أبوظبي إلى آفاق جديدة من خلال الاستثمار في الأعمال والابتكار ورفاهية المجتمع".

وأضاف أن الاستثمار في البرنامج "أسفر عن مبادرات عززت سهولة ممارسة الأعمال وتحسين بيئة العمل، وتشجيع المعرفة ودعم الأفكار المبتكرة لبناء مستقبل مبني على التكنولوجيا، بالإضافة إلى ضمان العيش الكريم ونمط حياة مناسب لأهل الدار في أبوظبي".

وأكد عزم أبوظبي على مواصلة إطلاق المبادرات الخلاقة لترسيخ مكانة أبوظبي كواحدة من أفضل المدن في العالم لممارسة الأعمال والاستثمار والعيش في مجتمع ثري بقيم التعايش والإنجاز والمشاركة".

ومن المقرر أن تشهد إمارة أبوظبي حزمة جديدة من البرامج والمشاريع في مختلف القطاعات التنموية في إطار البرنامج.

ويتوقع محللون أن تحدث نقلة نوعية في تحويل التحديات إلى فرص واعدة تحقق منافع اقتصادية واجتماعية لتجعل أبوظبي في صدارة المدن العالمية، وأفضل الوجهات للعمل والعيش والاستثمار.

وقال رئيس دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي محمد علي الشرفاء الحمادي، إن القطاع الخاص شريك رئيسي في مسيرة تنمية اقتصاد أبوظبي، وهو بمثابة بوصلة تساعدنا على تحديد الأولويات وإظهار الإمكانات الهائلة التي تقدمها أبوظبي للمستثمرين ورواد الأعمال والباحثين.

وأضاف أن العام الحالي سيشهد إطلاق برامج إضافية للحوافز الاقتصادية وتخفيف القيود التنظيمية من أجل المزيد من تبسيط الإجراءات في بيئة الأعمال عبر قطاعاتنا الاقتصادية لتعزيز مكانة أبوظبي كوجهة مثلى للأعمال.

ويشكل تعزيز النمو الاقتصادي جزءا رئيسيا من برنامج "غدا 21" بعد توسيع مهام ومسؤوليات مكتب أبوظبي للاستثمار لتشمل استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتقديم الدعم والتوجيه للمستثمرين.

وقال مدير عام مكتب أبوظبي للاستثمار طارق بن هندي إن برنامج "غدا 21" يساعدنا على دعم الشركات من جميع الأحجام في عمليات التأسيس والابتكار والنمو في أبوظبي.

الشيخ خالد بن محمد بن زايد

آفاق جديدة للاستثمار في الأعمال والابتكار والرفاهية

وتشير البيانات إلى أن دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي أصدرت أكثر من 7400 من تراخيص "تاجر أبوظبي" التي تمكّن أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة من العمل في أبوظبي دون الحاجة إلى مساحة مكتبية.

كما سمحت "التراخيص المزدوجة" لشركات المناطق الحرة بفتح فروع في أنحاء إمارة أبوظبي.

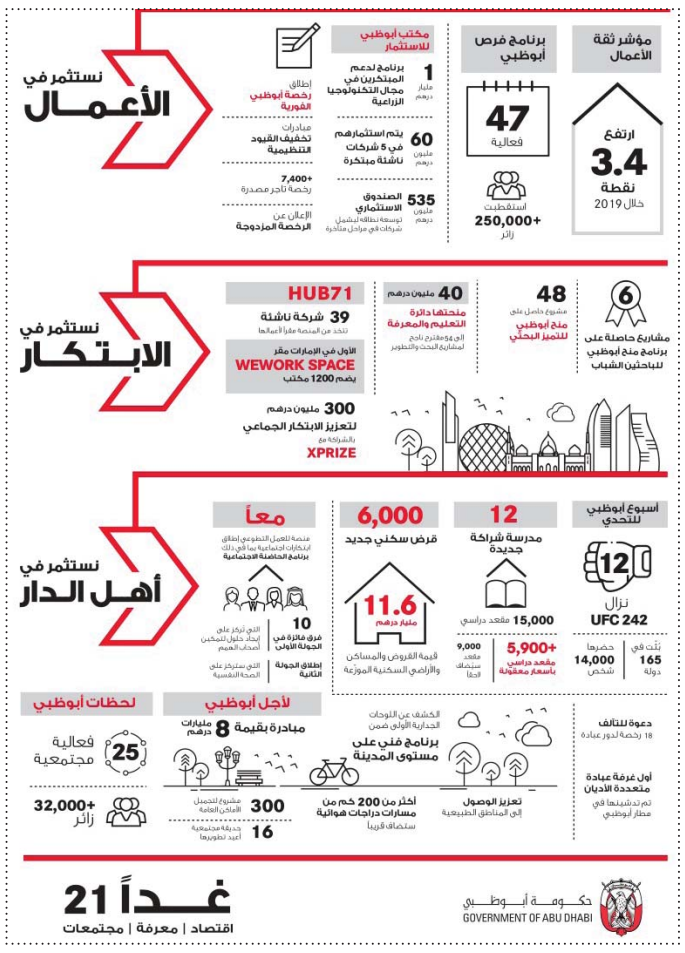

السعودية تفتح أبواب الاستثمارات البلدية

الرياض - عزّزت السعودية رهانها على تطوير مناخ الأعمال بإطلاق أول ملتقى للاستثمار البلدي "فرص" للتعريف بالقطاع الخاص، وبمبادرات تطوير منظومة الاستثمار في القطاع البلدي وتحديد التوجهات المستقبلية في "رؤية المملكة 2030".

وقال وكيل وزارة الشؤون البلدية والقروية للتخطيط والبرامج خالد بن محمد الدغيثر إن "الملتقى يهدف إلى توسيع قاعدة المتنافسين على الفرص الاستثمارية التي يتم طرحها من قبل الأمانات والبلديات في مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تسهم في تنمية المدن، وكجسر جديد للتواصل مع المستثمرين".

وأضاف أن "الملتقى سيتضمّن 28 جلسة وورشة عمل يشارك فيها 63 متحدثا، لاستعراض دور الاستثمارات البلدية في تنمية المدن وتحفيز القطاعات التنموية المختلفة، واستعراض أفضل الممارسات والتجارب العالمية، وتسليط الضوء على الأدوات والممارسات التي تمكّن من رفع مساهمة الاستثمارات البلدية في تنمية المدن".

وسيتضمّن الملتقى، الذي سيقام من 24 إلى 26 فبراير الجاري، 28 جلسة وورشة عمل يشارك فيها 63 متحدثا، لاستعراض دور الاستثمارات البلدية في تنمية المدن وتحفيز القطاعات التنموية المختلفة، واستعراض أفضل الممارسات والتجارب العالمية، وتسليط الضوء على الأدوات والممارسات التي تمكّن من رفع مساهمة الاستثمارات البلدية في تنمية المدن.

وسيتخلل الملتقى معرضا تستعرض فيه الأمانات والبلديات أكثر من 5000 فرصة استثمارية في أنشطة متنوعة تتوافق مع اهتمامات مختلف الفئات من المستثمرين وباختلاف أنواعها وأحجامها، حيث سيتم طرح فرص في أنشطة اقتصادية مختلفة كالمواقع السياحية والترفيهية، المواقع الصحية، مواقع محطات وقود، مواقع لوحات إعلانية، ومواقف للسيارات، وغيرها من المشاريع.

وتتباين أحجام هذه الفرص وتتدرج وصولا إلى فرص أكبر، بما يسهم في رفع جودة الحياة في المدن السعودية، وتحقيق أهداف رؤية البلد للعام 2030.

ومن المنتظر أن يشارك المعرض جميع الأمانات الـ17 والجهات الحكومية المنظمة، والجهات التمويلية الممكنة.

وكانت وزارة الشؤون البلدية والقروية للتخطيط والبرامج قد في أبريل الماضي الهوية الجديدة والبوابة الموحدة للاستثمار البلدي "فرص"، بهدف تركيزه كبوابة ثم توسيع قاعدة المتنافسين على الفرص الاستثمارية التي تطرحها الأمانات والبلديات.

وتتيح البوابة للمستثمرين إمكانية الاطلاع على جميع الفرص التي تطرحها الأمانات والبلديات بالمملكة مع إمكانية فرزها بحسب النطاق الجغرافي أو النشاط الاستثماري مع خارطة استثمارية للفرص.

الكويت تعلن استئناف الإنتاج من حقل مشترك مع السعودية

الكويت - أعلن وزير النفط والكهرباء والماء الكويتي خالد الفاضل الأحد بدء الضخ التجريبي في حقل الوفرة النفطي في المنطقة المقسومة مع السعودية. وتوقع عودة الإنتاج في الحقل الوفرة لمستواه السابق عند نحو 140 ألف برميل يوميا قبل نهاية العام.

وقال إن العدّ التنازلي لبدء الإنتاج من حقل الخفجي، وهو حقل مشترك آخر بين البلدين، بدأ في 24 ديسمبر ليبدأ الإنتاج بعد 60 يوما، وإن سير الأعمال يؤكد إمكانية تحقيق ذلك.

وأضاف أنه "متأكد من أن وزير النفط السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، يراقب الإنتاج في الخفجي مراقبة حثيثة ليتم في الوقت المحدد إن لم يكن قبل ذلك".

وتوقّع أن يصل الإنتاج من حقل الخفجي إلى 250 ألف برميل يوميا قبل نهاية العام الحالي.

أما بشأن حقل الدرة المشترك، فأكد الفاضل أن "هناك بندا في الاتفاقية ومذكرة التفاهم لبدء الدراسات والعمل على الإنتاج، وهو يحتاج لدراسة ومناقشة من خلال قنوات القطاع النفطي ووزارة النفط ووزارة الخارجية لإعادة الإنتاج".

وأضاف أن "هناك دراسات مستمرة وخطط لتطويره ودراسات لفصل الغاز وسوف يعلن عنها في حينه عندما تكون جاهزة".

وكان وزيرا النفط الكويتي والسعودي وقّعا في ديسمبر الماضي اتفاقا لاستئناف الإنتاج في المنطقة المقسومة مناصفة بين البلدين.

خالد الفاضل

إنتاج الوفرة والخفجي سيبلغ 390 ألف برميل يوميا بنهاية العام

يذكر أن السعودية والكويت أوقفتا إنتاج النفط من حقلي الخفجي والوفرة، المدارين على نحو مشترك والواقعين في المنطقة المقسومة، قبل أكثر من خمس سنوات، ما قلّص إمدادات النفط العالمية بنحو 500 ألف برميل يوميا في حينها.

وتشغّل حقل الوفرة الشركة الكويتية لنفط الخليج، التي تديرها مؤسسة البترول الكويتية، وشيفرون الأميركية نيابة عن السعودية. بينما تدير حقل الخفجي شركة أرامكو السعودية العملاقة للنفط والشركة الكويتية لنفط الخليج.

وتبلغ مساحة المنطقة المقسومة بين الكويت والسعودية حوالي 5700 كيلومتر مربع، ويبدأ خط تقسيمها من شمال مدينة الخفجي ويستمر بشكل مستقيم باتجاه الغرب.

ويرى محللون أن الاتفاق بشأن تقسيم المنطقة في الوقت الحالي يعكس التقارب في المواقف بين البلدين بشأن التعامل مع إيران ومقاطعة قطر، التي كانت الكويت تتوسط لحلها.

وتزايدت أهمية المنطقة بسبب تأثير العقوبات المفروضة على إيران وفنزويلا، لأنها يمكن أن تساعد في مواجهة أي نقص في إمدادات الأسواق من الخام الحامض الثقيل، الذي تنتجه والذي يتطابق مع إنتاج إيران وفنزويلا.

وتلتزم السعودية والكويت حاليا بخفض إمداداتهما من النفط في إطار اتفاق بين منظمة أوبك ومنتجين مستقلين بقيادة روسيا في تحالف يطلق عليه "أوبك+" وينتهي العمل بالاتفاق في نهاية مارس المقبل. ومن المرجّح أن يتم تمديد الاتفاق حتى نهاية يونيو على الأقل.

وكان وزير الطاقة السعودي قد ذكر في ديسمبر الماضي أن استئناف الإنتاج من الحقلين لن يؤثر على التزام البلدين باتفاق أوبك.